

لاجل المطرف لبيت شعري اي ضرورة نعت الالهة  
 التقدير السحر الذي يحته كل طبع سليم والله الهادي  
 الى الصراط المستقيم **فصل في صلاة الجمعة**  
 علم ان صلاة الجمعة فرض عين على كل من استكمل شرائط  
 وجوبها دل على فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى يا ايها  
 الذين امنوا اذا تودعوا للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا  
 الى ذكر الله وذروا البيع فانه امر وهو قوله فاسعوا  
 الى ذكر الله وذروا البيع فانه امر وهو باطلاقة يقتضي  
 الوجوب ونهى عما كان مباحا فيقتضي حرمةه والبتة  
 وهو كبرية منها قوله صلى الله عليه لقد بعثت ان امر رجلا  
 يصلي بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون عن الجمعة  
 بيوتهم رواه مسلم واحمد وقوله عليه الصلاة والسلام  
 لينة بين اقوام عن ودعهم الجماعات او يجتمعن الله  
 على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري  
 والنسائي واحمد وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث  
 جمعتها وناطع الله على قلبه رواه الخمسة وقوله  
 صلى الله عليه وسلم رواج الجمعة واجب على كل محتلم  
 رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم وغير ذلك  
 من الاحاديث وياتي بعضها ايضا ان شاء الله تعالى  
 وجماع الايمة على فرضيتها عينا حكاه ابن المنذر  
 وغيره حتى قال بوبكر بن العربي لا يطلب على فرضيتها  
 الجمعة دليل فان الاجماع من اعظم الادلة اذا تقرر  
 هذا فاعلم ان ههنا ابحاثا **الاول** في بيان شرائط الجمعة  
 اعلان الجمعة شرطا للوجوب زائدا على شروط  
 سائر الصلوات من الاسلام والحجرة والعقل والبلوغ

والطهارة

والطهارة من الحيض والنفسا وشروطا للاداء زائدا  
 على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها ما ذكر  
**انما شروط الوجوب خمسة** فاولها الذكورة فلا تجب  
 على المرأة لما روي طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة  
 عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود  
 الاقامة فلا تجب على مسافر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر رواه البيهقي  
 وعليه اجماع الاصحاب الايمة الاربعة وجهه هو العلماء  
 خلافا للظاهرية **الثالث** الحرية فلا تجب على العبد  
 مؤمن الحديث وعليه الاجماع ايضا والثاني **البلوغ**  
 ان يمنع عنه عن الجمعة والجماعات والعبد ولو  
 اذن المولى لعبده في الجمعة ذر في المنية تجب عليه  
 وذكر المغنبي انه يتخير فيها اذا حضر باب التمتع  
 لحفظ القابة خلاف والاصح انه يصلي اذا لم يصل  
 بالمحظ والمكاتب تجب عليه وكلامه في البعض  
 ولا تجب على العبد المأذون له في التجارة ولا على  
 العبد الذي يؤدي الضريبة وقال الثوري ابو حفص  
 الكبير ليستأجران يبيع الاجير عن حضور الجمعة وقال  
 ابو عبد الله قال ليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجر  
 فاستغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه  
 يفي وان قال الاجير خط الاجرة بمقابلته اشتغالى الصلاة  
 لم يكن له ذلك **الرابع** الصحة اي عدم المرض فلا تجب  
 على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب للجماعة او  
 يندر لادائه يجاف ان يزيد مرضه او يصبى بروه بسبب

جعفر